



منظمة العمل العربية الاتحاد التعاون العربي

الندوة القومية حول

" التعاونيات ودورها في تعزيز تدريب وتأهيل
الشباب
ودعم الصناعات الصغيره "

22 - 24 أكتوبر 2013

- عمان (الأردن) -

البطالة والتشغيل والدور الاقتصادي
للتعاونيات
في الدول العربية

الأستاذ الدكتور

محمود منصور عبد الفتاح
أستاذ الاقتصاد الزراعي - جامعة الأزهر
الأمين العام للإتحاد التعاوني العربي

المحتويات :

- مقدمة
- البطالة و العمالة فى الاقتصادات العربية
- خصائص قوة العمل فى البلاد العربية
- البطالة و العمالة فى الاقتصادات العربية
- اليات مواجهة مشكلة البطالة فى الدول العربية
- أفضليات النظام التعاونى فى معالجة مشكلة البطالة
- محددات قيام التعاونيات بدورها فى تحقيق التنمية والحد من مشكلة البطالة فى الدول العربية
- نحو برنامج لتطوير التعاونيات العربية
- المراجع و الهوامش

أولاً - مقدمته :

تمر المنطقة العربية منذ سنوات بما يمكن أن نسميه ثورة ديمجرافيه فمعدلات الزيادة السكانيه فى هذه المنطقه ربما تعتبر هى الأعلى على مستوى العالم ، وهى الناتجه عن التطورات فى معدلات الخصوبه والانجاب من ناحيه والرعايه الصحيه من جانب آخر. وتصاحب هذه الزيادة السكانيه تغييرات فى خصائص هؤلاء السكان سواء كان ذلك فيما يتعلق بالخصائص العمريه أو الصحيه أو التعليميه أو الجغرافيه أو العمرانيه فكل هذه جوانب مستها الثوره الديمجرافيه أو نشأت عنها وشكلت هيكل ديمجرافيا جديدا فى المنطقه العربيه.

فبعيدا عن أحزمة الفقر التى تحيط معظم المدن العربيه وظواهر أطفال الشوارع وتدهور الرعايه الصحيه والتعليمه وتزايد حدة الفقر والجهل والمرض فى بقاع عديده من دول المنطقه فإن ضعف الاقتصادات وتدهور معدلات النمو الاقتصادى نتيجة ضعف الإدخار والاستثمار وعدم ملانمة السياسات الاستثمارية والتكنولوجيه فى هذه الدول قد أدت إلى تحول الهبه الديمجرافيه إلى كارثه ديمجرافيه ، فبدلا من أن يتحول ملايين الشباب (الهبه الديمجرافيه) إلى قوة بناء ودفع لهذه المجتمعات على طريق التطور والتنمية إذ بنا نجد المتعطلين هم الفئة الغالبه بين هؤلاء الشباب, وقد لعبت التطورات المرتبطه بالأزمه الاقتصاديه العاليه فى نهايات العقد الماضى واشتغال ثورات الربيع العربى دورا هاما فى تفاقم المشكله.

باختصار فإن التطورات الديمجرافيه والاقتصاديه خلال العقود القريبه الماضيه قد وضعت قضية الاستفاده من المنحه الديمجرافيه كأول البنود على جدول أعمال دول هذه المنطقه.

ثانياً: البطالة و العمالة فى الاقتصادات العربيه :

تشير الاحصاءات إلى إرتفاع نسبة البطاله فى هذه المجموعه من الدول بحيث وصلت تقديراتها فى بعض المصادر (الجدول التالى) إلى نحو 22% فى عام 2010 وهو المعدل الأعلى بين كل الأقاليم الأخرى فى العالم والتى لم يتجاوز متوسط معدل البطاله بها نحو 5.7%.

تقديرات القوى العاملة العربية ونسبة
البطالة
1993 - 2010

الوصف/ السنوات	1993	1997	1999	2000	2002	2009	2010
تقديرات القوى العاملة العربية (بالمليون)	73	94	98	104	115.5	125	146
تقديرات الزيادة السنوية (مليون وظيفة)	-	5.3	4	3.3	5.8	3.6	4.2
نسبة الزيادة السنوية (%)	-	7.2	4.3	3.6	5.5	2.9	4.2
تقديرات أعداد المتعطلين (بالمليون)	7.2	11.7	12	16.4	21.6	25.2	32
متوسط نسبة البطالة المقدره (%)	10	12.4	14	15.7	18.7	20.2	21.9

المصدر : www.arabianbusiness.com

-اثار الازمة الاقتصادية على العمالة الوطنية و العربية- مؤتمر
العمل العربي ال38 -القاهرة-2011.

علما بأن متوسط نسب البطالة فى هذه الدول حسب بيانات منظمة
العمل العربية للأعوام 2006 ، 2007 ، 2008 كانت 14.4% ، 14.3% ،
14.4% على التوالي (www.aloblabor.org)
ويجب الإنتباه أن تزايد معدلات البطالة فى دول المنطقه يأخذ اتجاها
تاريخيا بعيد المدى حيث تفيد إحصاءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ،
وجامعة الدول العربية إلى أن معدل البطالة كمتوسط للدول العربية خلال
عقد الثمانينات كان نحو 10.6% تزايد خلال عقد التسعينات إلى 14.5 ثم
وصل إلى 15.5% خلال العقد الأول من القرن الحالى.

وبالطبع فإن هذه المعدلات العاليه للبطاله تفرض تحديات ضخمة
على دول المنطقه فتشير تقديرات منظمة العمل العربية إلى أن عدد
الوظائف المطلوب توفيرها سنويا خلال الفترة حتى عام 2020
إلى نحو 3.6 مليون وظيفة.

وتعتبر مشكلة البطالة من أعقد المشاكل التى تواجه الدول العربية لما لها من انعكاسات
عميقة على الازمات الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد ، ومما يفاقم من حدة آثار هذه الظاهرة
هو إستمرار البطالة لفترة طويلة مع إرتفاع معدلاتها كما حدث فى السنوات الاخيرة وكذلك
شمولها للعديد من خريجي الجامعات والمعاهد العليا ، خاصة من الاناث . وتعرف منظمة العمل
الدولية العاطل بأنه هو كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد
ولكن دون جدوى ، ويحسب معدل البطالة بنسبة عدد العاطلين إلى قوة العمل ، ومن الناحية
النظرية تتعدد أنواع البطالة بين بطالة دورية و بطالة احتكاكية و بطالة هيكلية ، و البطالة

الدورية هي تلك التي تنتج عن دورة الأعمال في النشاط الاقتصادي حين تصل إلى حالة الانكماش ، والبطالة الاحتكاكية هي التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة ، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى اصحاب العمل الذين تتوافر لديهم فرص عمل ، والبطالة الهيكلية هي التي تصيب قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي وتؤدي إلى حالة عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه ، ومن هذه التغيرات تغيرات هيكل الطلب على المنتجات ، او التغيرات الأساسية في الفن الإنتاجي ، او تغيرات هيكلية في سوق العمل او بسبب انتقال الصناعات ، فيؤدي هذا إلى حالة فائض عرض هيكلية في سوق العمل او بسبب انتقال الصناعات فيؤدي هذا إلى حالة فائض عرض في سوق العمل ما وفائض طلب في سوق عمل اخر ، وهناك أيضاً تمييز بين البطالة السافرة وهي حالة التعطل الظاهر عن العمل والبطالة المقنعة التي فيها قد يتكدس عدد كبير من العمال بشكل يفوق حاجة العمل الفعلية مما يعنى وجود عمالة زائدة اذا سحبت لن ينخفض الإنتاج ، كما قد يتم التمييز أيضاً بين البطالة الاختيارية (العامل يختار التعطل) وبطالة اجبارية (يتعطل فيها العامل بشكل قسرى) مثل تلك التي تنتج عن سياسات الخصخصة .

وفى السنوات الاخيرة أدت عوامل عديدة إلى زيادة معدلات البطالة فى الدول العربية من اهمها :-

- تضائل حجم الإستثمارات المحلية و الأجنبية وارتباط ذلك بتضائل معدلات الادخار فى الدول العربية ، وماترتب على ذلك من ضيق وعدم تنوع القاعدة الإنتاجية فى الدول العربية ، علاوة على تبنى سياسات استثمارية فى معظم هذه الدول تركز على الإستثمارات كثيفة رأس المال وبالتالي تتضاءل احتياجاتها من العمالة .
- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية حيث بلغ معدل النمو السكانى فى الدول العربية نحو 2.6% فى الفترة من 1985-1995 وتراجع إلى 2.3% خلال الفترة 1995-2006 .
- ضعف مستوى التعليم وعدم تلامذة مع احتياجات سوق العمل .
- دخول المرأة وبقوة سوق العمل وشغلها العديد من الوظائف التي حلت بها محل الرجل وبذلك فاقمت من نسبة الرجال العاطلين .
- ما أدت اليه برامج الإصلاح الاقتصادى التي مضت فى تنفيذها كثير من البلدان العربية إلى توقف القطاع العام عن توظيف مزيد من العمالة بل وسعيه إلى تقليص العمالة المتواجدة لديه فى الوقت الذى لم يستطع فيه القطاع الخاص التعويض بتوفير فرص عمل تستوعب من خرج من القطاع العام .
- التحولات التي طرأت على دور الدولة الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ومن ثم احجامها عن الالتزام بتعيين فائض الخرجين فى وقت لم يتسع فيه سوق العمل لإستيعاب هؤلاء الخرجين.
- أدت زيادة الأسعار المستمرة إلى تراجع فى حجم الطلب المحلى الذى اثر بدروه على النشاط الصناعى المحلى الذى لم يتسع ليستوعب فائض العمالة العربية .

- أدت حرية التجارة وفتح الأسواق إلى مزاحمة المنتجات المستوردة للإنتاج المحلى الغير منافس مما ادى إلى تراجع هذا الإنتاج وتحوله إلى قطاع طارد للعمالة .
- ساهم فى ذلك ايضا النتائج الانكماشية التى ترتبت على الازمة الاقتصادية العالمية فى نهايات العقد الماضى، ثم الاثار الاقتصادية السلبية التى ترتبت ثورات الربيع العربى فى بعض البلدان العربية خلال الاعوام الثلاث الماضية.

ثالثا: خصائص قوة العمل فى البلاد العربية :

يشير التقرير الاقتصادى العربى الموحد إلى ان القوى العاملة العربية (1) تقدر بحوال 122 مليون نسمة ، أى مايمثل حوالى 34,5 فى المائة فقط من جملة سكان الوطن العربى فى عام 2010 والبالغ نحو 353,7 مليون نسمة، ويلاحظ التقرير انخفاض حجم العمالة بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية فى العالم ، على الرغم من معدل نموها المرتفع والمتواصل ، ويعزى السبب وراء انخفاض نسبة القوى العاملة إلى السكان فى الوطن العربى إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة ، وبقاء الشباب فى النظام التعليمى لمدد اطول وضعف مساهمة المرأة فى سوق العمل برغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة

ويعتبر معدل نمو القوى العاملة مرتفعا فى معظم الدول العربية ، وبلغ متوسط النمو السنوى 3,1% فى الفترة 1995-2010، وتراوح معدل نمو القوى العاملة على صعيد الدول فرادى ما بين 1,1 فى المائة فى قطر 1,8% فى المملكة المغربية ، وتجاوز فى تسع دول معدل المتوسط العربى ، وهى الاردن والجزائر والسعودية وسوريه الصومال والعراق وعمان والكويت واليمن ، ويعزى ارتفاع معدل نمو القوى العاملة إلى استمرار النمو السكاني العالمى وتزايد مشاركة المرأة فى أسواق العمل ، ومن المتوقع ان يستمر كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصاديا مرتفعاعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير مضاعف معدلات النمو السكاني السريع خاصة فى عقدي السبعينيات والثمانينات الملحق رقم (2/17)

وقد ادى النمو العالى للسكان إلى زيادة حجم الفئة العمرية الفتية من العمالة وتشير البيانات المتوفرة عن التوزيع العمرى للقوى العاملة إلى وجود قاعدة اكبر من العمالة الفتية فى معظم الدول العربية وهو مايمثل ثروة بشرية يعرفها المشتغلون بالامور السكانية بالهبة الديموجرافية .

ويغلب على العمالة العربية ضعف مستوى التعليم حيث يسود التعليم دون المتوسط الا ان ثمة تباين بين الدول العربية ، وتمثل فئة الاميين قاعدة عريضة من القوى العاملة فى عدد من الدول العربية ، على سبيل المثال اليمن ، والسودان وموريتانيا والمغرب والسعودية ومصر ، بينما يرتفع متوسط التعليم نسبياً فى لبنان والاردن ، ويلاحظ ان العمالة العربية ، حتى تلك العمالة فى القطاع الصناعى ، لا تمتلك مستوى تعليمى يشابه تعليم عمالة بعض الأقاليم النامية الاخرى ، على سبيل المثال دول جنوب شرق اسيا ، ويعزى ذلك إلى البداية المتأخرة للتعليم فى الدول العربية.

وتعانى أسواق العمل لعربية من ندرة القدرات المعرفية العالية مقارنة مع اقاليم رئيسية اخرى ، ويتفاوت حجم المخزون المعرفى فيما بين الدول العربية وحيث يرتفع فى الدول مرتفعة ومتوسطة الدخل بفضل توفر التعليم العالى المجانى ، الا ان معظم العمالة ذات التعليم العالى تتكون من خريجي كليات العلوم الانسانية والاجتماعية ، وتتراوح نسبة خريجي العلوم والتكنولوجيا مابين ربع وثلث خريجي التعليم العالى وتشير البيانات المتاحة لعام 2005 ان مابين 32 و46 فى المائة من خريجي التعليم العالى متخصصين فى العلوم الاجتماعية وادارة الأعمال والقانون فى المغرب وفلسطين و الاردن ولبنان ، ويستخلص من البيانات المذكورة ان نسبة عالية من القاعدة العريضة من الشباب العامل فى الدول العربية لا يحصل على التعليم والمهارات المناسبة مما يشير إلى احتمال إستمرار معانات أسواق العمل من ضعف المهارات لفترة طويلة من الزمن وبالتالي ضعف قدرة هذه الدول على التنافس بكفاءة فى الأسواق العالمية .

وقد لوحظ فى السنوات الاخيرة تغير التركيبة السكانية الريفية فى بعض الدول – تتوفر دراسات فى هذا الشأن عن جمهورية مصر العربية فقط – حيث تزايد عدد ونسبة السكان الريفيين المشتغلين بأنشطة غير زراعة داخل القرية المصرية والعربية . ولعل من ابرز السمات التى اصبحت تميز الحياة الريفية العربية – ملاصقة للفقر – هى سمة البطالة بمختلف أنواعها .

البطالة السافرة على نطاق واسع وخاصة فى اوساط الشباب المتعلم ناهيك عن البطالة المقنعة ، تشير احصاءات منظمة العمل العربية إلى ان المنطقة العربية تمثل مكان الصدارة بين مناطق العالم المختلفة من حيث ارتفاع معدلات البطالة ، وان المعدل العام للبطالة فى المنطقة العربية يتجاوز 14% .

جدول (2) شرائح معدلات البطالة فى البلدان العربية

مجموعات البلدان	معدلات البطالة 2005
جيبوتى – العراق – الصومال – فلسطين	اكثر من 25%
موريتانيا	25%-20%
السودان اليمن	20%-15%
الجزائر – تونس – المغرب – الاردن	15%-12%
مصر – السعودية – سوريا – ليبيا	12%-10%
لبنان – عمان	10%-8%
البحرين – الكويت – الامارات – قطر	اقل من 6%

المصدر : منظمة العمل العربية – التشغيل والبطالة فى البلدان العربية – التحدى والمواجهة – مؤتمر العمل العربى الدورة 35 فبراير/مارس 2008 شرم الشيخ

كمتوسط للبلدان العربية جميعها فى حين ان نصف بلدان المنطقة يتجاوز معدل البطالة لديها هذا المعدل المتوسط ، وتشير نفس التقديرات إلى ان اجمالى عدد المتعطلين فى الدول العربية عام 2006 يتجاوز رقم ال(17) سبعة عشر مليون متعطل عن العمل ، ومن الملاحظ

من بيانات جدول (4) ان النسب العالية للبطالة تتركز فى الدول غير النفطية والتي تعتمد اقتصادياتها على الزراعة والرعى وفيها تصل نسبة البطالة إلى نحو 25% من قوة العمل فى هذه البلدان .

ويشير التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 2007 إلى الحاجة لتوفير 100 مليون فرصة عمل اضافية بحلول عام 2020 للقضاء على البطالة فى الدول العربية ، وان هذا يعنى ضرورة تحقيق معدلات نمو حقيقية للنتائج المحلى الاجمالي تتراوح بين 6-7% وبشكل مستمر.

رابعاً: الليات مواجهة مشكلة البطالة فى الدول العربية :-

للتغلب على ظاهرة البطالة تسعى الدول العربية إلى انتهاج سياسات اقتصادية هادفة إلى رفع معدلات النمو الحقيقى وزيادة الإستثمارات وغيرها من برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادى والتي تؤدى - على المدى الطويل- إلى تحسين القدرة على توليد فرص العمل والدخل ، الا انه وبسبب محدودية اثر الإصلاحات الاقتصادية التى نفذها العديد من الدول العربية وما أدت اليه فى معظم الأحيان من تزايد معدلات البطالة والفقر لاسباب ليس هنا مجال للخوض فيها فان العديد من هذه البلدان قد وجدت ان هناك ضرورة لتنفيذ سياسات تشغيل تدخلية ومباشرة بهدف زيادة فرص العمل والتشغيل المتاحة للمتغلبين من ابناءها .

وقد كان من اهم هذه السياسات ما ارتكز على دعم وترسيخ ثقافة التشغيل الذاتى والعمل الحر وتشجيع المبادرات الفردية والخاصة وفى هذا السبيل فان جهودا كبيرة قد بذلت للتشجيع على التوسع فى إقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة ، سواء كانت على اساس المشروع الخاص او المشروع التعاونى ، وإعتبرت هذه المشروعات من اهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكان ذلك تماشياً مع اتجاه عالمى غالب اخذ يسود الدراسات والسياسات الاقتصادية ، ينظر إلى هذه المشروعات باعتبارها وسيلة اساسية لمعالجة مشكلة البطالة والفقر وخاصة فى الدول النامية .

وفى الحقيقة فان اهمية هذه المشروعات لا تقتصر على فئة معينة من الدول ولا على كونها وسيلة لمعالجة ظواهر اجتماعية محددة حيث تشير الاحصاءات والدراسات إلى تزايد اهمية هذه المشروعات فى مختلف الاقتصادات العالمية بما فيها حتى الدول المتقدمة وحاليا فان هذه المشروعات تمثل ما نسبته 90% من اجمالى المنشآت الاقتصادية فى العالم وتوظف نحو 50-60% من القوى العاملة على المستوى العالمى

وتشير العديد من المراجع إلى ان المشروعات الصغيرة تلعب دورها الهام فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمكنها من انجاز المهام التالية :-

1- دورها المتزايد فى رفع قيمة الناتج المحلى الاجمالي وتشغيل نسبة كبيرة من قوة العمل الداخلة لسوق العمل ، وبما يساهم فى تخفيض نسبة البطالة فى المجتمع ورفع مستوى المعيشة لشرائح عريضة من السكان

2- الدور الاجتماعي (في جانب توزيع الناتج) والسياسي من خلال المساهمة في رفع مستوى معيشة الفئات الضعيفة اقتصاديا بتمكينهم من فرص للعمل والدخل وتمكينهم من المساهمة في الأنشطة الإنتاجية في المجتمع بما يخفف من حدة التوترات الاجتماعية والسياسية التي تنشأ في اوساط هذه الشريحة من المواطنين .

3- المساهمة في التنمية من خلال تطويرها وتدريبها للعمال غير الماهرة من خلال العمل (on the job&in service) واكتسابها خبرات جديدة ومتطورة تجعلها صالحة للعمل في المشروعات الاكبر واكثر قدرة على التعامل مع التكنولوجيا الاكثر تطوراً ، ولا يقتصر ذلك على العمال فقط ، حيث يكتسب صغار اصحاب الأعمال من ملاك المشروع الصغير خبرات هائلة من خلال العمل تمكنهم من تطوير مشروعاتهم وتحويلها إلى مشروعات متوسطة وكبرى .

4- توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة حيث تقوم الصناعات الصغيرة بتنفيذ مرحلة او عدة مراحل من العملية الإنتاجية لمنتج معين وذلك في ظل ارتباط وتكامل فني ومالي وربما قانوني بين اطراف العملية الإنتاجية وبذلك يتحقق مبدأ تقسيم العمل ، والتخصص فيه بما يقود إلى حفظ نفقات الإنتاج وزيادة القيمة المضافة وتوزيع المخاطر والتخفيف من حدتها .

5- جذب المدخرات الصغيرة للاستثمار حيث ان المشروعات الصغيرة هي مشروعات كثيفة العمال ومحدودة الاحتياجات الرأسمالية فانها اقدر على جذب مدخرات الافراد لاستثمارها في إقامة هذه المشروعات .

6- الحد من الهجرات الداخلية : حيث يؤدي انتشار هذه المشروعات في المناطق الريفية إلى الحد من هجرة سكانها إلى المدن سعياً وراء فرص العمل والدخل .

ورغم هذه الاهمية الفائقة التي تحظى بها المشروعات الصغيرة في الدول المتقدمة وما يمكن ان تقوم به من دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ، ومن ثم قدرتها على رفع القدرات التنافسية للاقتصادات العربية فان الإهتمام بها في العديد من الدول العربية لم يصل بعد إلى المستوى المأمول والذي يمكن عنده ان تحصد الاقتصادات العربية ثمار تواجد هذه المشروعات على النحو الذي يحدث في الاقتصادات المتقدمة .

ولعل بيانات جدولي (3،4) تشير إلى هذه الحقيقة المؤسفة والتي يعكسها الضالة النسبية للمؤشرات المعروضة في الجدول .

جدول (3) الاهمية التي تمثلها المشروعات الصغيرة في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة

الدولة	نسبة العمالة الموظفة من إجمالي العمالة	% مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي
--------	--	--------------------------------------

48	53.7	الولايات المتحدة
34.9	65.7	ألمانيا
30	67.2	المملكة المتحدة
61.8	69	فرنسا
40.5	49	إيطاليا
27.1	73.8	اليابان
—	36.6	دول مجلس التعاون الخليجي

المصدر : أ.د محمود منصور عبد الفتاح المدخل التعاونى لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
فى البلدان العربية - الغرفة التجارية بالرياض ابريل 2008

جدول (4) اهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة فى هيكل الصناعة المصرية عام 2004

المؤشر	% للمشروعات المتوسطة	% للمشروعات الصغرى	الاجمالي
هيكل المنشآت	46	13	59
التكاليف الاستثمارية	38	9	47
العمالة	31	16	47
الأجور	28	8	36

نفس المصدر السابق

خامسا - أفضليات النظام التعاونى فى معالجة مشكلة البطالة :

ان نجاح السياسات والإجراءات السابق الإشارة إليها فى الفقرة السابقة والخاصة بتطوير
المشروعات الصغرى يتوقف على الإطار المؤسسى والهيكل التنظيمى
الذى يجرى تنفيذها من خلاله .

وقد اقدمت العديد من الدول على انشاء هيئات او صناديق او ادارات حكومية تكون
مسئوليتها تنفيذ وانجاح ما تضعه الدول من سياسات لتطوير المشروعات الصغرى.

ونحن فى هذه الدراسة نقترح المنظومة التعاونية كإطار يمكن من خلاله احداث تطوير جاد
للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى البلدان العربية ، حيث تتلائم طبيعة النظام التعاونى
وخصائصة مع خصائص المشروعات الصغيرة من ناحية ، حيث يوفر النظام التعاونى الامكانية
لتطبيق العديد من السياسات ذات الاثر الايجابى على نمو وتطوير المشروعات الصغرى
كوسيلة هامة للتقليل من حدة البطالة من ناحية .

فهناك العديد من الافضليات التى تتمتع بها التعاونيات كمنظمات اقتصادية تعبر عن
إمكانيات هائلة للتعاونيات فى ايجاد فرص عمل ومساعدة المشتغلين على الاحتفاظ باعمالهم
من خلال توفير البيئة المناسبة لانجاح هذه الأعمال
وفيما يلى الإشارة إلى ما يمكن للتعاونيات ان تقدمه فى هذا المجال.

1- توفير البيئة المناسبة لنمو وازدهار الإستثمارات الصغيرة والمتوسطة :

مع التحولات الاقتصادية وازدهار النشاط الاقتصادى الخاص والفردى وبالذات لصغار
المستثمرين والحرفيين واصحاب المهن من الشباب وصغار المنتجين لمختلف السلع
والخدمات ومع حداثة الخبرة التى لدى هذه الشرائح بأليات السوق وضعف الإمكانيات
ومحدودية مواردهم ، فان تعرض هذه الإستثمارات والموارد المحدودة للمخاطر وارد
وبدرجة كبيرة و من ثم فان احتمالات الضياع كبيرة ، وهنا نجد ان تنظيم أنشطة هذه
الشرائح سواء فى مجال الإنتاج او التسويق او التمويل او الامدادات او غيرها من الأنشطة
من خلال التعاونيات يوفر لهذه الأنشطة الامان ضد المخاطر ومن ثم يحفظ لاصحاب هذه
المشروعات رؤوس اموالهم ويوفر لهم الامان الكافى لممارسة انشطتهم بل ان وجود
التنظيمات التعاونية ذاتها قد تكون هى الحافز على جذب وتجميع مزيد من الأنشطة و
الإستثمارات وإتاحة الفرصة لتوظيفها فى مختلف الأنشطة الإنتاجية .

2- تحقيق زيادة فى الدخول الحقيقية للاعضاء

تحقق التعاونيات خفصاً كبيراً فى تكاليف الإنتاج والتسويق والتوريد من حيث انها تعمل
لحساب اعضائها ، وفى ظل سياسات إعادة الهيكلة فان تكاليف هذه الأنشطة تزداد إرتفاعاً
وبدرجة كبيرة للغاية ، اذ تنهار العلاقات السوقية و القائمة المصحوبة برقابة وتوجيه
الدولة وتبرز علاقات جديدة على السطح وفى ظل هذه العلاقات الجديدة تصبح ممارسة هذه
الأنشطة اكثر تكلفة بسبب نقص المعلومات الخاصة بالسوق وتدنى الثقة المتبادلة ، وفى
ظل هذه الظروف تصبح المنظمات التى تنجح فى تخفيض تكاليف ممارسة اعمالها اكثر
قدرة على المنافسة بدرجة متزايدة وكما هو معلوم فانه فى اطار التعاونيات فان الأعمال
والأنشطة تمارس من الأعضاء لحساب انفسهم ، وبالتالي فالامكانية تكون متوافرة بصورة
اكبر لتحقيق وفورات او خفض فى تكاليف الإنتاج مما يعطى لوحدات الأعمال التعاونية
افضلية تجاه الاشكال الاخرى من وحدات الأعمال ، وبهذا تبرز افضلية الشكل التعاونى فى
مواجهة احد الافرازات السالبة لبرامج التكيف الهيكلى ، ان ما يتحقق نتيجة هذه الافضلية
ليس فقط تكاليف ادنى للانتاج ومن ثم مستوى اكثر مناسبة ، وانما أيضاً إتاحة الفرصة
للمنشاط الإنتاجى كى يستمر ويحتفظ بدوره فى توليد المزيد من الدخول والسلع . وتلعب
التعاونيات التى تعمل فى مجال التصدير لسلع اعضائها سواء كان ذلك فى المجال الزراعى
او الحرفى او السمكى او أنواع الخدمات المختلفة نفس الدور التنشيطى لعملية النمو
الاقتصادى من خلال ماتخلفه من موارد من النقد الأجنبى وفى نفس الوقت من خلال

مايؤدى اليه التصدير من زيادة فى قيمة المنتج وبالتالي دخول المنتجين ويمثل هذا فى نفس الوقت احد العناصر المهمة فى برامج التكيف الهيكلى

3- الإحلال محل الدولة فى ملكية الاصول الخاضعة للخصخصة :

تفيد التجربة العالمية ان الشركات المساهمة المنشأة على النمط التعاونى تلعب دوراً هاماً فى مجال الجهود المبذولة لخصخصة القطاع العام فى العديد من الدول ، فمن خلال ما قام به العاملون فى هذه المنشآت بتكوينهم تعاونيات تولت شراء هذه الاصول وادارتها لصالحهم ومن خلال ماقامت به العديد من التنظيمات التعاونية من الحلول محل الدولة فى ملكية العديد من اصول المنشآت العاملة فى مجال النقل والتوريد والتسويق وغيرها ، من الخدمات امكن الحفاظ على مصالح العاملين بها ، وعلى تيار الدخول الناشئ عن هذه الوظائف بالاضافة إلى ما إتاحة ذلك من خلق عدد كبير من فرص العمل .وفى كثير من هذه المنشآت التعاونية يحصل الموظفون الملاك للاسهم بالاضافة إلى مرتباتهم على دخول فى شكل أرباح يدرها ما يملكون من أسهم ، وقد ثبت إرتفاع الإنتاجية فى المنشآت التى يجمع فيها الموظفون بين ملكيتهم لرأس المال و اشتراكهم بشكل ايجابى فى عملية صنع القرار وبالتالي يتأتى لهذه المنشآت قدر اكبر من الفرص لإستمرارها فى بيئة الأعمال المحيطة بها .

4- دعم وتطوير أنشطة القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد

فى البلاد النامية وفى ظل ظروف تطبيق برامج التكيف الهيكلى وما ينطوى عليه من تخفيف من قبضة الدولة على السوق والإدارة الاقتصادية بشكل عام فإن حجم القطاع لغير رسمى يتزايد و يتضخم دوره فى الأداء الاقتصادى للمجتمع ، وماترتبط بذلك من مصالح اجتماعية ، يعانى هذا القطاع فى ظل هذه الظروف من صعوبه الحصول على التمويل المناسب بنفس الشروط والتسهيلات المتوفرة لمنشآت القطاع الخاص بما يعيق دور القطاع غير الرسمى فى عملية التنمية ويحد من قدرته على التوسع وخلق فرص عمل دخول اضافية فى ظروف إعادة الهيكلة يتم التضييق على منح الانتماء بشكل عام فى الوقت الذى لا تملك فيه معظم وحدات القطاع غير الرسمى ما يستطيع ان تقدمه للمصارف المختلفة كالضمانات للحصول على ما يلزمها من قروض لممارسة انشطتها المختلفة بشروط مناسبة ولا يبقى امامها الا اللجوء إلى المقترضين الافراد بما يفرضونه من شروط مجحفة على المقترضين تؤدى إلى إرتفاع تكاليف القروض ومن ثم تكاليف الإنتاج وبالتالي تقلل إلى حدكبير من القدرة التنافسية لمنتجات هذه الأنشطة وهذا يبرز دور منظمات الادخار والانتماء التعاونية وقدرتها المالية على التوسط بين اعضائها من عناصر القطاع الغير رسمى والبنوك المقرضة وذلك بعيداً عن تدخل الدولة ، فانتظام القطاع غير الرسمى فى منظمات تعاونية سوف يتيح استخدام الإمكانيات التعاونية كشخصية اعتبارية لها كيان

قانونى تجسد إمكانيات اعضائها جميعهم ومسئولياتهم عن قراراتهم فى توفير الضمانات المناسبة المطلوبه من المقرضين ، ولا يقتصر دور التعاونيات على مجرد تيسير الحصول على رأس المال اللازم وانما يمكن للتعاونيات أيضاً اذا كانت هى الوعاء التنظيمى لأنشطة القطاع غير الرسمى ان تساهم فى تنظيم استخدام الموارد الاخرى الضرورية لسريان العمل بين الوحدات او المجموعات المختلفة ونذكر هنا اهمية اقتسام اماكن العمل فى المعارض والأسواق لنواتج هذه الأنشطة بطريقة تحفظ مصالح مختلف الاطراف وتضمن إستمرارية هذه الأنشطة .

5- التعاونيات ومشروعات التشغيل الذاتى

كما سبق الإشارة فان معظم الحكومات تسعى إلى تطبيق برامج للتشغيل الذاتى ، وبالذات الوافدين الجدد لسوق العمل والمتضررين من برامج الخصخصة وغالبا ما تقوم هذه البرامج على إتاحة قدر من التسهيلات الائتمانية من خلال الجهاز المصرفى او بعض الوكالات الحكومية ، والصعوبة الرئيسية التى تواجه هذه البرامج هى كيفية اداراتها مع غياب الضمانات التى تقدم مقابل هذه التسهيلات ، وهنا تبرز التعاونيات كمنظمات اهلية تقوم على أسس عون الذات والإدارة الديمقراطية فتوفر البيئة المناسبة لنجاح هذه البرامج من خلال ما يتوفر لها من انتشار جغرافى يطول معظم التجمعات السكانية فى البلاد ، وما توفره من خفض فى التكاليف والنفقات وكذلك ما توفره من ضمانات ضرورية للحصول على التسهيلات الائتمانية ، وبذلك يمكن من خلال التعاونيات التى تنشئ لإستيعاب المستفيدين من هذه البرامج ضمان النجاح لها .

كما ان التعاونيات وبعيداً عن البرامج الحكومية يمكن ان تصبح وعاءاً لتجميع الإمكانيات البشرية الفردية و تكوين كيانات تعاونية تضمن تكامل هذه الإمكانيات والكفاءات البشرية بما يوفر لها فرصة افضل للاستخدام والعمل وكذلك يرفع من كفاءتها ويرقى مهارتها وليست فكرة تعاونيات المقاول الصغير ببعيدة عن هذا الإطار ، وهى التعاونيات التى تضم فى عضويتها خريجين او طالبى عمل ذو تخصصات مختلفة لتولى تنفيذ المقاولات المختلفة فى مجالات رصف الطرق والترميمات وتبطين الترع واعمال الحفر والردم بجانب تنفيذ مشروعات بيئية اخرى انتاجية وخدمية ، يمكن من خلال التعاونيات ايضا نشر شبكات من الصناعات المغذية حول الصناعات الرئيسية التى تقوم فى ظل سياسات التحرر الاقتصادى وبذلك يمكن توفير العديد من فرص العمل الناتجة اخذين فى الإعتبار الافضلية لفرض العمل التعاونية من حيث تكلفتها والتى لا تتجاوز 70-75% من فرصة العمل فى القطاعات الاخرى اللا تعاونية .

يدخل فى هذا الإطار تعاونيات صاندى الاسماك وكذلك تعاونيات استصلاح الاراضى واستزراعها فكلا النوعين من النشاط يتم فى ظروف بيئية وطبيعية قاسية تعجز الجهود الفردية عن قهرها وفى نفس الوقت فان التنظيمات الحكومية الاقتصادية لم تثبت فعاليتها

فى هذين المجالين ، بينما تاكد فى الكثير من التجارب العالمية والعربية نجاح العمل التعاونى فى تحقيق مردودات اقتصادية من توظيف الموارد البشرية فى هذه الأنشطة .

والتأهيل وإعادة التأهيل والتدريب هى مجالات خصبة للعمل التعاونى ، وتنمية القوى البشرية بشكل عام من المجالات التى تستطيع التعاونيات ان تمارس من خلالها المساهمة فى حل مشكلة البطالة فعن طريق سهولة وبساطة الإمكانيات التى يتطلبها تأسيس هذه الجمعيات و الانتشار الواسع الذى يمكن ان تحققه وبالتالي قربها من اماكن توطن الشباب و الداخلين لسوق العمل ، يمكن للتعاونيات ان تقدم لسوق العمل افواج من ذوى الخبرات المطلوبه المدربين ، بل ويمكنها كذلك استكمال دورها من خلال تأسيس أنشطة يعملون بها على أسس تعاونية ايضا .

ومن الامثلة البارزة على ما يمكن للتعاونيات ان تقدمه لانجاح مشروعات التشغيل الذاتى مايمكن ان تقدمه لمشروعات الاسر المنتجة التى انتشرت فى معظم الدول العربية ، وهى مشروعات انتاجية صغيرة تقوم اساساً على العمل العائلى ، الا ان أخطر المشاكل التى تواجه هذه المشروعات هى تلك المرتبطة بتوفر خامات الإنتاج وكذلك تلك المرتبطة بتسويق المنتجات ، و بالطبع تعانى هذه المشروعات ايضا كغيرها من الوحدات من دعم التنسيق مع بعضها وبالتالي مخاطر ركود الإنتاج وعدم تصريفه بالاضافة إلى رداءة المواصفات غالباً فى معظم هذه المنتجات ، والتعاونيات فى هذا المجال لديها الكثير الذى يمكن ان تقدمه ، فانضمام هذه الاسر فى كيانات تعاونية يتيح التمتع بمزايا العمل التعاونى الذى يمكن ان يوفر لهم :-

-
- ضمان الحصول على مستلزمات الإنتاج بشكل منظم وبأفضل الأسعار
 - تصريف المنتجات من خلال معارض يمكن ان تقيمها التعاونيات لهذا الغرض او من خلال وحدات البنيان التعاونى الاخرى
 - ضمان التنسيق بين مختلف المنتجين منعا للتزاحم والمضاربة
 - تدريب الأعضاء المنتجين ورفع مهاراتهم وتحسين ادائهم من خلال برامج تدريبية تصمم لمختلف الأنشطة وبذلك ترتفع جودة المنتجات ويسهل تسويقها بأسعار أفضل .

6- ان المشروعات التعاونية بما تتمتع به من المزايا التى من اهمها :-

- صغر حجم رؤوس الأموال المطلوبة للمشروعات التعاونية .
- تواضع مستوى الإدارة الواجب توافرة لهذه المشروعات
- الإدارة الذاتية واثر ذلك على خفض التكاليف
- القرب من الأسواق ومصادر المواد الخام
- الإعتماد على الخامات المحلية فى تطوير انشطتها
- تستطيع ان تكون وعاءاً امناً لكافة أنواع واحجام المشروعات الصغرى فى ظل ماتوفره هذه المزايا من إمكانيات اكبر لنجاح هذه المشروعات وفى ظل مخاطر اقل .

7- هذا كله بالإضافة إلى ان التعاونيات والإدارة التعاونية تقوم فى الأساس على مبدأ المشاركة وهو ما يتفق مع مرامى الفكر التنموى الحديث الذى اعتمد على مبدأ المشاركة فى اتخاذ القرار كاحد الخطوات الهامة فى عملية التطوير المؤسسى للوحدات الاقتصادية .

هذا كله يصب فى خانة رفع قدرة التعاونيات على إستيعاب وادارة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

ان تبنى النظام التعاونى ونشر الثقافة التعاونية لتكون هى الإطار الذى تنتظم من خلاله جهود تطوير المشروعات الصغرى ، يمكن ان تحقق التغيرات الهامة الآتية :-

- 1- إعادة تكوين الوحدات الإنتاجية الصغيرة فى وحدات اكبر (الأمر الذى يودى إلى تقليل عدد الوحدات الاقتصادية واقتراب ساعاتها من الساعات المثلى مما يمكنها من الإستفادة من وفورات السعر) .
- 2- انتشار وحدات اقتصادية جديدة تعمل على تجميع مصادر الطلب والعرض ذات التأثير الفردى غير المحسوس لتصبح ذات فاعلية تمكنها من التصدى للقوى الاحتكارية او شبة الاحتكارية فى أسواق السلع الاولية او الوسيطة او النهائية
- 3- انشاء وحدات اقتصادية جديدة تمكن صغار المنتجين والحرفيين من استخدام اساليب ومدخلات انتاجية جديد لم تكن متاحة من قبل .

8- التعاونيات العربية والتخفيف من حدة البطالة الريفية:

تنتشر فى ربوع الارياف العربية شبكة هائلة من المنظمات التعاونية تقوم بتأدية العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين احوال منتسبيها من السكان الريفيين بما فى ذلك تقليل حدة البطالة المنتشرة فى هذه الارياف وذلك من خلال تأثيرها على العديد من جوانب الطلب والعرض المتعلقة بالعمالة الريفية ، فمن حيث تاثير نشاط هذه التعاونيات على جوانب الطلب يمكن ان نرصد الادوار التالية للتعاونيات :-

- 1- تعتبر التعاونيات والنظام التعاونى الوسيلة المناسبة لمقاربة قضية العلاقات الاجتماعية فى الإنتاج الزراعى ، واجراء التحولات المناسبة فى علاقات الإنتاج الزراعية التى يمكن ان تكون الأساس ، وفتح الطريق لتحويلات ايجابية فى الهيكل الإنتاجى الزراعى ، فالتعاونيات الزراعية على اختلاف اشكالها ن سواء كانت تقوم على العمل الجماعى او تلك التى تقوم بتقديم الخدمات الإنتاجية فقط لاجتماعها ، هى التى يمكن ان يتم من خلالها اكساب الملكية وظيفتها الاجتماعية ، فمختلف الطرق التى تمارس للتغلب على مآزق التفتت الحيازى وما يصاحبه من آثار سلبية على الإنتاجية والإنتاج الزراعى ، لايمكن تنفيذها الا بالإعتماد على التعاونيات الزراعية ، كذلك فان تنظيم العلاقات بين الملاك والمستاجرین وضمان حقوق صغار الملاك والحائزين والعمال الزراعيين ، لايمكن ان يتم الا من خلال التعاونيات الزراعية .

2- ندرة الموارد الطبيعية الزراعية وضرورة ترشيد استخدامها والمحافظة عليها بدءاً بالأرض وانتهاء بالماء ، فمختلف الطرق والاساليب التي تتحدث عن المحافظة على التربة وصيانتها وترشيد استخدام المياه والقضاء على الضياعات فى المساحة الأرضية (فى صورة فواصل وقنوات للحيازات القزمية) وفى المياه لا تجد وسيلة أفضل لتطبيقها من التعاونيات الزراعية .

3- قضية التوسع الأفقى واقتحام الصحراء وهى مجالات جديدة للتعاونيات الزراعية بمختلف صورها اذ تعتبر هى الشكل الأنسب لتنظيم الجهود الفردية الضعيفة فى هذا المجال و تحويلها اى كيانات قوية تستطيع ان تقتحم هذا المجال وتوسع الرقعة الزراعية فى المنطقة العربية .

4- يدور النقاش حالياً ، فى أدبيات التنمية الاقتصادية حول التنمية الريفية المتكاملة كمدخل متفق عليه من اطراف عديدة كانسب المداخل لاحداث تحولات ذات مغزى ايجابى فى القرية العربية والتعاونيات باعتبارها مؤسسات اقتصادية واجتماعية ، تقوم على المشاركة وعون الذات والإدارة الذاتية والديموقراطية وماتسعى لغرسه فى نفوس اعضاءها من قيم الديمقراطية و الانتماء هى المنظمات المؤهلة للقيام بدور اساسى فى تحقيق هذا المدخل التنموى .

ومن حيث تأثيرها على جانب العرض يمكن ان نرصد الأدوار التالية :-

- ان سياسات التكتيف الزراعى والتنمية الزراعية الرأسية وهما مرتبط الفرس فى التنمية الزراعية العربية والطريق لتحقيق زيادة فى الإنتاج الزراعى العربى تحفظ للدول العربية أمنها الغذائى ، ويقومسان على :-

- توفير اساليب التكنولوجيا المناسبة وتوفير الظروف لتطويرها محلياً واستخدام أدواتها بالشكل المناسب .
- إعداد البشر وتدريبهم على السيطرة على هذه الوسائل التكنولوجية
- ارشاد المنتجين ومدعم بالمعلومات الحديثة وبشكل مستمر ومساعدتهم على حل المشاكل التى تواجههم اولاً بأول .

وهذه المتطلبات كلها لايمكن الوفاء بها فى ظروف الريف العربى ، الا من خلال المنظمات التعاونية الزراعية على اختلاف اشكالها .

مع التوسع الكمى الهائل فى إعداد التعاونيات ، ازدادت مجالات النشاط التى اقتحتها الحركة التعاونية ، ومدت تنظيماتها اليها ، ويمكن حصر اوجة النشاط التالية فى التعاونيات الزراعية فى بعض الأقطار العربية .

- جمهورية مصر العربية : تقوم التعاونيات الزراعية بالدور الأساسى فى مجالات الاقراض التوريد ، التسويق الزراعى ، الميكنة الزراعية ، استصلاح الأراضى ، التصنيع الزراعى ، الحفظ التخزين ، المعاييرة ، وذلك علاوة على ماتقوم بع التعاونيات

- النوعية من خدمات للمنتجين الزراعيين مثل جمعية البطاطس ، جمعية الارز ، جمعية الماشية ، وجمعية مربى الدواجن الخ .
- المملكة العربية السعودية : تقوم التعاونيات الزراعية بتوفير خدمات الآليات الزراعية ، ومستلزمات الإنتاج ، واستصلاح الأراضى ، والإنتاج الحيوانى والدواجنى ، والتخزين التبريد ، التصنيع الغذائى ، الزراعة الآلية .
 - السودان : تقوم التعاونيات الزراعية السودانية بتقديم خدماتها فى مجالات التوريد التسليف التسويق ، التمويل ، الزراعة الآلية .
 - العراق : تقوم التعاونيات الزراعية العراقية بتقديم خدماتها فى مجالات التسويق ، اليكنة الزراعية ، الثروة الحيوانية ، التمويل ، التسليف ، تسويق الإنتاج الزراعى .
 - الأردن : واهم المجالات هنا هى الاقراض، التوريد ، توفير مستلزمات الإنتاج ، تطوير المراعى .
 - سورية : واهم المجالات للتعاونيات السورية هى المجالات الإنتاجية النباتية والحيوانية الخدمة الآلية ، التسويق ، التمويل .
 - تونس : واهم المجالات التى امام التعاونيات التونسية هى الخدمات التوريدية و التشويقية ، وتربية المراعى ، وانتاج الخضر .
- وتكاد الأنشطة فى باقى الدول العربية لاتخرج عن هذه المجالات .
- ان ماتشير الية البيانات حول حجم و أنشطة المنظمات التعاونية فى جمهورية مصر العربية على سبيل المثال لأفضل دليل على مايمكن ان تقوم هذه المنظمات فى تحقيق مستوى مناسب من التشغيل و التخفيف من حدة البطالة فى المجتمع.

حجم و أنشطة التعاونيات فى ج.م.ع. فى عام 2010

عدد الجمعيات	12735 جمعية
عدد الاعضاء	2.5 مليون عضو
حجم الاعمال	54 مليار جنية
فرص العمل	343 الف فرصة عمل مباشرة بالإضافة الى ملايين الفرص المتاحة من خلال أنشطة الفروع المختلفة.

سادسا : - محددات قيام التعاونيات بدورها فى تحقيق التنمية والحد من مشكلة البطالة فى المنطقة العربية .

ان التعاونيات العربية وما تقوم به من توفير مستلزمات الانتاج والقروض النقدية والعينية والتسويق لمنتجات الأعضاء ، وماتشارك به من جهود تنموية بيئية، وفى مجال التنمية البشرية وبما توفره من امكانية لنجاح جهود غيرها من المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية ، تعتبر وسيلة هامة للتخفيف من حدة البطالة التى تعانى منها المنطقة العربية ، لو امكن القضاء على المحددات التى تعوق قيام هذه المنظمات بدورها التتموى المامول ، فيما يلى استعراض لاهم هذه المحددات .

لقد عقدت العديد من الندوات ، وكتب الكثير حول معوقات قيام التعاونيات بدورها فى النهوض بالاقتصادات الوطنية، ، ويمكن سرد الكثير من النقاط فى مجال حصر هذه العقبات ، ونحن هنا سنحاول التقاط العقبات الجوهرية التى تشكل اساس تخلف التعاونيات العربية عن القيام بدورها المأمول :-

أ – على المستوى القطرى :

1- محددات فكرية :

ففى رأينا ان الحركة التعاونية تعانى فى العديد من الأقطار العربية من افتقاد القدرة على الإبداع فى تقديم حلول لمشاكل مجتمعها ، وانها تحولت إلى منظمات نمطية ضعيفة الفاعلية ، فعلى الرغم من البداية الأصيلة لمعظم الحركات التعاونية العربية ، والتى قامت فى معظم الأحيان كعضو للحركات الإستقلالية والتحريرية ، وقادها رواد عظام ساهموا على المستوى العملى التطبيقى ، وعلى المستوى النظرى التربوى ، فى دعم قضية الإستقلال والنهضة لأوطانهم ، مستوعبين فى ذلك التراث المحلى والفكر العالمى ، فانت افكارهم وجهودهم ناضجة وعملية ، ومستجيبة لظروف الواقع ومواجهة لمشاكله بايجابية وحسم ، نقول انه على الرغم من ذلك فان الموقف النظرى للكثير من الكتاب التعاونيين العرب حالياً هو موقف تبريرى لايساهم لا على المستوى العملى ، ولا على المستوى النظرى فى مواجهة مشاكل الواقع بل انه مشوه على المستوى التربوى وغالباً يبتغى مصالح ذاتية انانية ضيقة ، وقد تكون فى بعض الأحيان مخربة ومدمرة لاقتصاد الوطن ، فمعظم الكتابات التى نقرأها حالياً لاتقدم حلولاً للمشاكل ، و انما تنتظر صدور قرارات بالحلول لتبريرها ، وهى كتابات لاتحاول استلهام الظروف المحلية ولا الواقع ولاتحاول الإستفادة من الإمكانيات المحلية فى دفع تطوير الحركة التعاونية ، بل يمكن القول أيضاً ان موقف الحركة التعاونية العربية من الخبرة العالمية فى تطوير التعاونيات انها تكتفى بالمشاهدة دون الإستفادة منها .

2- محددات تنظيمية وإدارية :

وفى هذا الجانب يمكن القول ان الحركة التعاونية العربية تعانى من :-

* عدم وضوح موقف الدولة من الحركة التعاونية والخلط بين مفهوى الدعم والسيطرة بما يؤدى بالتعاونيات فى كثير من الأحيان إلى ان تتحول إلى مجرد منافذ او وكالات حكومية تنوب عن الحكومة فى تنفيذ العديد من مهامها الكريهة

* الضعف الهيكلي فى الجهاز الإنتاجى للعديد من الدول العربية وانعكاس ذلك على المنظمات التعاونية فى صورة ضمور فى نشاطاتها المختلفة وضآلة فيما يوحه اليها من دعم .

* ندرة الكفاءات الإدارية والتنظيمية رغم ضخامة العبء وتعقد المهام الموكوله للتعاونيات وضعف جهود التريب وقصور برامجها وعدم شمولها للعديد من النواحي التخصصية والتقنية واقتصارها على البرامج ذات الطابع العام وغياب المتابعة والتقييم لفاعلية هذه البرامج ، ومن ثم فان مخرجاتها غير كافية لسد الحاجة المتزايدة للحركة التعاونية من الكوادر المؤهلة والمدربة .

3- محددات مرتبطة بالإمكانات المادية المتاحة للتعاونيات

فمعظم التعاونيات العربية تعاني من قصور الإمكانيات والتسهيلات التى تتيح لها خدمة اعضائها وتوفير احتياجاتهم على النحو السليم ، بل انه فى بعض الأحيان تجوز بعض المنظمات غير التعاونية على مخصصات الحركة التعاونية وتسلبها اياها .

4- ثقافة تعاونية رسمية وشعبية معوقة للتطور التعاوني حيث يمتلك الموظفون والجمهور تصور خاطيء عن التعاون يخلط بينه وبين المؤسسة الحكومية غير الناجحة نوحتمى وقت قريب كان الإعلام الرسمى يساعد أيضاً فى هذا الإتجاه وقد ادى هذا إلى ضعف الثقة فى الفكرة التعاونية وفى المنظمات التعاونية .

5- هياكل تنظيمية وإدارية غير متوازنة أصابها الجمود فى الكثير من المنظمات التعاونية بالإضافة إلى عدم وجود أى نظم إحصائية او قواعد بيانات يعتمد عليها فى ادارة وتخطيط هذا القطاع .

6- ضعف أنشطة التدريب والتثقيف التعاوني وشكليتها فى معظم الأحيان .

7- غياب المصادر التمويلية المناسبة التى تواجه التعاونيات من خلال تزايد اعبائها المالية من نفقات جارية واستثمارية مع حجم مواردها وإلغاء معظم المزايا التى كانت تتمتع بها فى السابق .

8- أصاب التعاونيات ما أصاب كل قطاعات المجتمع من ضعف فى الإنتاجية وسيطرة البيروقراطية والفساد وتغليب المصالح الفردية على الصالح العام ، وقد ادى تفشى ذلك كله إلى نوع من عزوف الأعضاء عن المشاركة فى الأنشطة التعاونية بشكل اختياري ، وفقدانهم الثقة فى منظماتهم والقدرة على إصلاح احوالها ، ويتجلى ذلك فى عزوف الأعضاء عن المشاركة فى اجتماعات الجمعيات العمومية وغيرها .

9- تأثر التعاون بالتحويلات التى حدثت فى السياسة الاقتصادية بوجه عام للعديد من الدول العربية والتى أفضت إلى تسييد سياسة تحرير الاقتصاد واعتماد أليات السوق فى توجيه الموارد وقد ادى ذلك إلى تغير البيئة الاقتصادية

التي كانت تعمل في ظلها التعاونيات نتيجة إلغاء الدعم ، تحرير سعر الفائدة والتحرير النسبي لسعر الصرف ... الخ من اجراءات، واصبح عليها بذلك ان تعيد النظر في اساليب عملها واستراتيجيتها لكي يمكنها الإستمرار.

وفي اطار المفاهيم النظرية لعلم اقتصاد المؤسسات فاننا نستطيع اضافة بعض من اهم العقبات و المشاكل التي يعانى منها العمل التعاونى فى الدول النامية ومنها الدول العربية وخاصة حيث تسود بدرجة اكبر ثقافة الاتجار والتركيز على الحصول على اكبر المنافع المادية من اى نشاط يشترك فيه المواطن.

● واول هذه العقبات ما اصطلح على تسميته فى علم اقتصاد المؤسسات بظاهرة الانتفاع المجانى وماتودى الية من الافتقار الى الحوافز. حيث يرى فكر الاقتصاد المؤسسى فى تناولة لما يقابل العمل الجماعى من مشاكل ان مبادئ التعاون التقليدية هي أساس المشكلات التي تعاني منها المنظمات التعاونية التقليدية، حيث تفترض هذه المبادئ ان منفعة العضو تتولد أساساً من استخدامة للخدمات التي تقدمها التعاونية وليس من ملكيته لحصة فيها، فالعضو دائماً يقارن بين ما يمكن أن يحصل عليه من مساهمته التعاونية وما كان يمكن أن يحصل عليه في حالة وضع هذه المساهمة في مشروع خاص او في أصول أخرى حيث تكون حقوق الملكية محددة وقابلة للتداول ولارتفاع قيمتها مع الزمن ولها عائد علي الاستثمار.

ويري أصحاب هذا الرأي أن تطبيق التعاونيات للمبادئ التعاونية بشكلها التقليدي يولد مجموعة من المشكلات التي تقود إلي افتقار الأعضاء للحوافز علي الاستثمار في التعاونيات، ومن اهم هذه المشكلات , مشكلة الانتفاع المجاني – ومشكلة الافتقار للحوافز علي الاستثمار – ومشكلة إدارة المحفظة وأختلاف مستوي المخاطرة الذي تقبله التعاونية عن ذلك الذي يقبله العضو الفرد، ومشكلة عدم قدرة المجلس المنتخب علي السيطرة الفعالة علي صنع القرار بالإضافة إلي مشكلة تعارض المصالح بين جماعات الأعضاء وتأثير ذلك علي القرارات الإدارية.

والمقصود بمشكلة الانتفاع المجاني هو حصول البعض علي مزايا تم تحقيقها من خلال جهود الآخرين كأن يستفيد المزارعون غير الأعضاء في التعاونية من جهود التعاونية في تقوية القدرة التفاوضية لأعضائها، أو كان يستفيد الأعضاء الجدد من جهود الأعضاء القدامي في التعاونية دون أن يقدموا نفس الجهد أو الاستثمارات ويؤدي هذا إلي تساوي توزيع الحقوق بين الجميع – إلي افتقار الأعضاء روح المبادرة والتطوير ,ويؤدي اعتبار العضو لنفسه كمستخدم لخدمات الجمعية وليس مستثمراً فيها إلي افتقاد الحافز علي الاستثمار الطويل الأجل في المشروعات التعاونية.

• الاجرة السلبية للشبكة الواسعة من العلاقات مع اجهزة الدولة و المنظمات الاخرى:

ان هذه الشبكة الواسعة من العلاقات تجعل التعاونيات تواجه بقوى اجتماعية وسياسية متباينة المواقف تجاه الحركة التعاونية ومبادئها وتنظيماتها فهناك أنصار التعاون التقليديون المتجهون بتلقائية الى الأفكار والمبادئ التعاونية وهى الفئات والشرائح الضعيفة اجتماعيا والتي تسعى لتحسين مكانة التعاون وتقوية ترابطها ومختلف منظماتها بالمنظمات التعاونية. وهناك الفئات التي لا يعينها أمر التعاون وهم الذين يملكون الامكانيات أو لديهم الوسائل التي من خلالها يستطيعوا تلبية احتياجاتهم المادية والاجتماعية والثقافية

وهناك الفئات التي تأخذ موقفا مناهضا للأفكار المبادئ والتنظيمات التعاونية وهى الفئات التي ربما يصل بها عدم وعيها بمصالح المجتمع الى الاندفاع في محاربة التعاون بل وربما تخريبه، ولا يجب أن تفهم الاشارة هنا الى بعض عناصر القطاع الخاص وحدها وانما أيضا وهو الأهم الكثير من الموظفين البيروقراطيين الذين لم يؤهلوا للتعامل مع الحركة التعاونية ووضعهم الظروف في طريق هذه الحركة من خلال الاشراف عليها. وهم من خلال هذه المكانة ربما يؤدي فهمهم المغلوط لأهداف ومرامى التعاونيات الى تخريب علاقاتها بمختلف مكونات النسق البيئى والحط من مكانتها ومن ثم تكيلها واعاققتها عن القيام بدورها في النهوض الاجتماعى وتحقيق مصالح المجتمع. ولئن توفرت في الدول المتقدمة العديد من الآليات والسبل التي تساعد التعاونيات على الحفاظ على مكانتها وتدعيم علاقاتها وأدوارها من خلال النهج الديمقر اطي وعمق الوعي بالمصالح المجتمعية وعلى رأسها دور التعاون في هذا الصدد، فان تعاونيات العالم النامى ومن بينها الدول العربية لا تتوفر لها مثل هذه الضمانات ومن ثم تتعرض مكانتها وامكانياتها على أداء أدوارها بايجابية للمخاطر والاهتزازات الدائمة.

• الافتقاد الى اعادة تقنين مبادئ التعاون و حوكمة العمل التعاونى

فعلاوة على المعوقات النمطية للعمل التعاونى و التي يمكن حصرها فى:

- معوقات خاصة بالتخطيط وغياب التخطيط الاستراتيجى كأداة لتحسين الإدارة وتحقيق الكفاءة.

- تدنى مستوي الكفاءة الإدارية.

- تدنى مستوي الكفاءة التنظيمية.

- تدنى مستوي الكفاءة التمويلية والتسويقية.

بما ينعكس أثره في تدنى الكفاءة العامة للمنظومة التعاونية ، والتي رفع من درجة حدتها التحولات الجارفة في السياسات الاقتصادية باتجاه تبني آليات السوق الحر دونا

وعى بعدم توفر المؤسسات الضرورية لمساندة الأسواق ومنع فشلها وبالتالي تحولها من أداة ايجابية لتحقيق التنمية الى أداة لجلب مشاكل سوء التوزيع وارتفاع معدلات الفقر فى المجتمعات.

كل ذلك دفع المفكرين وخبراء الادارة والتنظيم الى البحث عن وسيلة لتقليل أثر هذه المشاكل والعقبات والحد منها. وهنا ظهرت مقولة الحوكمة كأداة لتحقيق الحكم الرشيد باعتبارها نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية يتم عن طريق إدارة المؤسسة والرقابة فيها بصرف النظر عما اذا كانت تعاونية أو اقتصادية , ولأهمية الحوكمة فى نجاح العمل التعاونى خاصة بعد انتشار الفساد والتسيب فى مختلف قطاعات التعاون بما أدى لبطئ نموها وتطورها ، وكذلك لإبتعاد الكثيرين عن عضويتها وعدم إقبال الدولة على دعمها وكذلك تخوف المواطنين العاديين من الاستثمار فى أنشطتها فقد سعت التعاونيات فى العالم أجمع وفى العديد من المنظمات التعاونية الاقليمية والمحلية إلى محاولة تكييف معايير وضوابط الحوكمة للنشاط التعاونى بحكم خصوصية هذا النشاط. وقد تمكن اتحاد التعاونيات الاستهلاكية الانجليزى فى مايو 2005 من التوصل إلى " كود أفضل الممارسات " فى منظومة من الاجراءات والتدابير التى تعكس تكييفاً لمبادئ الحوكمة مع النشاط التعاونى.

ولا زلنا فى منطقتنا العربية على اختلاف اقطارها بعيدين عن الاخذ بهذه الاساليب لضبط العمل وضمان كفاءة ونجاح التعاونيات يرتبط بتغيير هذه الوضعية وإعادة صياغة قواعد النشاط فى التعاونيات بحيث تصبح متجاوبه مع قواعد الحوكمة.

ان هذا الكم الهائل من المشاكل والمعوقات تدفعنا للتساؤل حول كيفية تمكين التعاونيات من أداء دورها فى تنمية وتطوير القطاع الزراعى ، وكيف يمكن للتعاونيات العربية ان تحقق ماسبق الإشارة اليه فى صدر هذا الجزء.

ب – على المستوى القومى :-

يمكن القول ان المحددات التى تعوق قيام التعاونيات العربية فى تشكيلاتها القومية عبر القطرية بالدور المأمول من ورائها ، هى انعكاس لاحوال العمل العربى المشترك بكل تناقضه.

سابعاً: نحو برنامج لتطوير التعاونيات العربية

٣

لقد حاولت الكثير من الدراسات التى أعدت بواسطة اكاديميين ومراكز بحوث وحتى اللجان البرلمانية العديدة التى تشكلت على مدى العقدين الماضيين ان تضع برامج للإصلاح التعاونى

العربى وقد تعددت هذه البرامج واختلفت فى الكثير من التفاصيل , لكن فحص هذه البرامج يوصلنا إلى العديد من نقاط الاتفاق التى تشكل فيما بينها برنامج متماسك للإصلاح التعاونى يمكن الإشارة إلى اهم ملامحه على النحو التالى :

(أ)- على المستوى القطرى :

1- ضرورة الاستجابة لما جاء فى توصيات العديد من المؤتمرات والندوات ومقررات المؤتمرات العلمية الدولية والاقليمية ، حول اهمية اعتبار التعاونيات وحدات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المناطق الريفية والحضرية، وانها انسب اشكال التنظيمات المجتمعية لتحقيق مرامى التنمية الشاملة ، ومن ثم العمل على نشرها وتدعيمها واعتبارها ادوات ووسائل لهذه التنمية .

2- ضرورة ان تساهم الدولة فى نشر واشاعة الثقافة التعاونية من خلال جهد اعلامى وتعليمى تربوى جاد ، ليس فقط بين الافراد التعاونيين و المتعاملين مع التعاونيات ، وانما مع اوسع قدر ممكن من الجماهير ، وكذلك فى اوساط العاملين الحكوميين المكلفين بالاشراف والتعامل مع التنظيمات التعاونية ، وذلك لنشر الوعى التعاونى وتعليماً لهؤلاء حقيقة التعاون وجعلهم متبنين ايجابيين لاهداف التعاون ووسائله .

3- دعم الإتجاهات الإتحادية القطرية داخل الحركات التعاونية العربية ومساعدتها على تكوين بناها التعاونية القطرية وتشكيل اتحاداتها الادبية ، التى ترعى شؤون التعليم والتدريب والتثقيف التعاونى .

4- ضرورة الاعتراف بها وتحديد دور للحركة التعاونية فى الخطط القطرية للتنمية والتطوير فالمشاهد ان معظم الدول العربية توجد لديها خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكنها تتعامل مع قطاعين فقط للاقتصاد القومى ، القطاع العام والقطاع الخاص ، وتترك القطاع التعاونى يبحث له عن دور بعيداً عن الخطة ، ونحن نشير إلى ضرورة مساهمة القطاع التعاونى لبس فقط فى تنفيذ الخطة و السياسة الزراعية وانما قبل ذلك فى وضع الخطط والسياسات وضرورة الاستجابة إلى اى تعديلات واجبة فى هذه الخطط والسياسات ، يكون من شأنها مهمة ودور القطاع التعاونى وضرورة ان تحدد مهام بعينها لهذا القطاع يكون مسنولاً عن القيام بها .

5- كما انه من الضرورى وضع أسس موضوعية لتقسيم عادل للعمل بين فصائل الحركة التعاونية من ناحية ، ومؤسسات الدولة من ناحية اخرى ، بحيث لا تطفى هذه المؤسسات ومن يقودونها على اختصاصات الحركة التعاونية وتسعى إلى اغتصاب المجالات الطبيعية لنشاطها .

6- المراجعة الدائمة للأوضاع التنظيمية للحركات التعاونية والتشريعات المرتبطة بها لجعلها اكثر ديموقراطية وقدرة على دفع دماء جديدة ، وباستمرار فى شرايين الحركة التعاونية ، وكذلك جعلها قادرة على فرز النماذج السيئة من القيادات

واستبعادها أولاً بأول وبالذات فى المستويات القاعدية. لقد أصبح من لضرورى اعادة تقنين المبادئ التعاونية فيجب البدء فوراً فى اعادة صياغة قوانين التعاون بما يجعلها تعكس متطلبات حوكمة النشاط التعاونى بمختلف صورة. فالحوكمة تتضمن تطبيق مجموعة من القواعد والمعايير التى تحدد العلاقة بين مختلف الأطراف بحيث يكون هناك ضمان لأن تكون علاقات سليمة خالية من الاستغلال و من الانحراف وهى بذلك تنتج أثراً ثانوياً يتمثل بزيادة الثقة فى المؤسسات التعاونية وتحويلها إلى وحدات جاذبة للاستثمار والتوسع فى أنشطتها ، إن تطبيق قواعد الحوكمة على الأنشطة التعاونية سوف يؤدي إلى تحسن الأداء ويزيد كفاءتها ويحسن من سمعتها ويضمن الأعضاء على حقوقهم ويخفف من حدة المخاطر التى يمكن أن تواجه الأنشطة التعاونية وهى بذلك تزيد من إقبال المتعاملين عليها سواء كانوا أعضاء أو غير أعضاء وبالتالي يزداد حجم معاملاتها بما يعود بالفائدة على قدرات التعاونية وإمكانيات تحقيقها لأغراضها.

7- التمييز بين دعم الدولة للتعاونيات والسيطرة عليها ، فالتعاونيات فى أى مكان فى العالم لا يمكن ان تعمل بمعزل عن باقى اجهزة الدولة ، ولا ان تعمل بدون دعم مباشر او غير مباشر مادي او ادبي من جانب الدولة ، وتزداد اهمية هذا الدعم فى الدول النامية حيث تتداخل المهام وتقوم كل من الدول والحركة التعاونية بتبادل المهام فى أحيان كثيرة خاصة فى ظل وجود خطط وبرامج للإصلاح والتنمية الزراعية ، ولكن غير المرغوب فيه هو ان يتحول هذا الدعم إلى سيطرة وتحكم وإلغاء فى بعض الأحيان للحركة التعاونية .

8- حل مشاكل التمويل وضعف الإمكانيات لدى التعاونيات فى العديد من الأقطار العربية وذلك بتعميم تكوين البنوك التعاونية ومؤسسات الخدمات التعاونية على المستويات المركزية القطرية ، لمساعدة التعاونيات فى هذه الأقطار على القيام بمهامها .

(ب) على المستوى القومى :

وفى هذال مجال ، تجب الإشارة إلى اهم المحاور التى يمكن ان تكون مجالاً للعمل المشترك من جانب المنظمات التعاونية القطرية والقومية التى يمكن للاتحاد التعاونى العربى رعايتها والنهوض بها :

1- فى مجال التدريب والتثقيف التعاونى ، وذلك توحيداً للمفاهيم وتقريباً للأفكار وتوفيراً للكوادر التعاونية المؤهلة والمدربة ، والتى يعتبر العجز فيها من اهم المشاكل التى تواجه التعاونيات العربية ، وفى المجال نكرر الدعوة إلى احياء فكرة إقامة " المعهد التعاونى العربى " .

2- النشاط الاقتصادي المشترك ليس فقط في مجالات التبادل انما هو أيضاً في المجالات الإنتاجية والتأمينية .

3- التوسع في عقد الندوات واللقاءات وعقد الإتفاقيات بغرض تبادل الخبرات وتوثيق العلاقات ، وإنشاء العديد من الهيئات القومية المساعدة للاتحاد التعاوني العربي ، في المجالات المتخصصة كالإعلام التعاوني والثقافة التعاونية والترتيب التعاوني .

4- إنشاء المؤسسة التمويلية التعاونية العربية – البنك التعاوني العربي – ومؤسسات الخدمات التعاونية العربية ، بهدف دعم الأنشطة المشتركة بين التعاونيات القطرية و التشجيع على قيامها ، وذلك بجانب دعم الحركات التعاونية التي تعاني من مشاكل تمويلية في بعض الأقطار .

5- حماية الحركة التعاونية من إتجاهات متصاعدة تدعو إلى تحويل التعاونيات إلى شركات او السماح للشركات بالمساهمة في رأسمال التعاونيات وهي كلها دعوات تتنافى مع مبادئ التعاون الأصيلة وتهدف إلى اذابة الكيانات التعاونية في كيانات تجارية هادفة إلى الربح تمهيداً للاستيلاء عليها ، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ما اتخذته الهيئات التعاونية المسنولة في اليابان ، من تدابير للحيلولة دون سعي المنشآت التعاونية الكبرى على نحو مستمر إلى اتباع نموذج الشركات التجارية مما يعرضها في نهاية المطاف إلى فقدان سمتها التعاونية ، وللحفاظ على الهوية التعاونية لهذه المنظمات الكبرى ولتوعيه مديريها إلى ان من شأن ادارة الأعمال على الطريقة التعاونية ان تمنحهم ميزة تنافسية على الشركات التجارية .

ونحن نعتقد ان معالجة جوانب هذا البرنامج والتوصل إلى اجراءات عملية بشأن أي منها سيكونان كفيلين بتنشيط وتوسيع دور التعاونيات في تحقيق الأمن والتنمية القطرية والقومية من ناحية ، وبوضع أسس عملية لعمل تعاوني عربي مشترك في هذا المجال من ناحية اخرى, وذلك في اطار برنامج قومي لزيادة التشغيل وخفض نسب البطالة في هذه الدول.

المراجع والهوامش

- 1- يقصد بالقوى العاملة فى انتاج السلع والخدمات خلال فترة معينة وهى تشمل كل العاملين والمتعطلين فى المجتمع .
- 2- الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى -التقرير الاقتصادى الموحد 2012.
- 3- من اوضح الكتابات فى هذا الشأن ما جاء بالتقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية فى دورتها 89 عام 2001 حول تعزيز التعاونيات والذى جاء فيه ان النظرية الاقتصادية تفسر الميزة النسبية التى تتمتع بها التعاونيات على سائر أنواع المنظمات على النحو التالى :-
 - للتعاونيات ميزة من حيث تكاليف الصفقات بالنظر إلى انها تحشد مبادرة الأعضاء و مواردهم
 - تبين التعاونيات مستوى مرتفع بصورة خاصة من المرونة ومن المقدرة على التكيف مع اوضاع السوق المتغير
 - تستطيع التعاونيات تبني مواردها الذاتية (مثل رأس المال غير المنظور الذى يكون فى حالات كثيرة مصدر تمويل اقل كلفة من غيره من المصادر) مما يجعلها مستقلة ذاتيا بالفعل وقادرة على البقاء بمعزل عن الدعم الخارجى وعلى مواجهه المنافسة فى الأسواق ذات الصلة .
 - تستطيع التعاونيات ان تصبح مؤسسات تمويل محلية هامة تجمع بين الحاجة المحلية لحماية الأموال وبين حاجة المنشآت للحصول على الائتمان
 - تشجيع التعاونيات ان تصبح مؤسسات تمويل محلية هامة تجمع بين الحاجة المحلية لحماية الأموال وبين حاجة المنشآت واعضاءها .
 - تقييم التعاونيات نظماً اتحادية مموله ذاتياً (مثل التعاونيات الاقليمية والإتحادات الوطنية) من اجل تقديم المشورة والتدريب والتسويق والتمثيل السياسى .
 - تؤثر التعاونيات تائيراً ايجابياً على الانماط المؤسسية و المعيارية للبيئة المحلية والأسواق الدولية .
- 4- يقصد بالقطاع غير الرسمى الوحدات الاقتصادية التى تتألف بصورة رئيسية من منتجين وتجار مستقلين من يشتغلون بانفسهم وبرأس مال محدود ويستخدمون تكنولوجيا بسيطة وانتاجيتهم منخفضة إلى حد كبير وهم لذلك لا يحصلون الا على دخول محدودة وغير منتظمة .
- 5- د/ محمود منصور عبد الفتاح، التعاونيات الزراعية ودورها فى تحقيق الأمن الغذائى العربى، مجلة شنون عربية، جامعة الدول العربية، مارس، 1989.

6- تحويل المؤسسات الريفية بغرض تحقيق الأهداف الانمائية للألفية، مسودة وثيقة مائدة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما ، فبراير، 2003.

7- انظر تقارير التنمية الدولية – الصادرة عن البنك الدولي لاعوام 2002 و 2003.

8- د محمود منصور عبد الفتاح – الإصلاح المؤسسى فى الزراعة المصرية – مركز شركاء التنمية – القاهرة يوليو 2006.

9) Mahmoud M.Adel Fattah – role of co –operatives & rural credit institutions in poverty allevation strategies' – work shop on poverty allevation as strategy for social development in Mediterranean area, world bank –Rabat – Morocco .Feb. . 1998

9- محمود منصور عبد الفتاح وآخرون، الزراعة المتوسطة، المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة للبحر المتوسط، التقارير السنوية للفترة من 2002 إلى 2006.

10- د. محمود منصور عبد الفتاح- حول معالم السياسة الاجتماعية للتعاونيات و دورها المأمول فى التنمية المستدامة بدول مجلس التعاون- دراسة اعدت بنكليف من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول المجلس – 2013.